

ملخص البحث

أسوة الفكرية، رقم القيد 11210071، 2015. إبطال الخطبة وآثارها القانونية في ماليزيا (حقوق المرأة النظري). بحث جامعي. شعبة الأحوال الشخصية، كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج. المشرف: الدكتور الحاجة. أم سميلة، الماجستير.

الكلمات الرئيسية: إبطال الخطبة، الآثار القانونية، حقوق المرأة.

تبدو عملية النكاح في ماليزيا عموما بمختلف العادات التي تكون مقبولة في الإسلام بأنها أمور طيبة ومنفعة للأمة، مثل حفلة الخطبة. لا يعرف تفصيلا قانونا لأسرة الإسلامية في ماليزيا الخطبة. ولكن، ذكر الخطبة في الفصل من الفصول فيهم مصطلح الوعد للنكاح شفويا أو كتابة مباشرة أو غير مباشرة من أجل نداء إلى المرأة. التنظيم المتعلق بإبطال الخطبة الوارد في الفصل 15 من قانون الأسرة الإسلامية الاتحادية سنة 1984. ينص هذا الفصل أن إبطال الخطبة له الآثار القانونية رغم أن الجمهور يقولون أنها ليست عقد النكاح. في هذه الحالة، كانت المرأة في ماليزيا لاتزال ضباية حول حقوق المرأة في إبطال الخطبة الذي قد ينظم في القانون حتى يسبب للمرأة الخسائر المالية وغير المالية على حد سواء.

وعلى هذا الأساس، يبدو هناك مشكلتان، هما: (1) ما هي الآثار القانونية لإبطال الخطبة في ماليزيا؟ (2) كيف حماية حقوق المرأة في قانون الأسرة الإسلامية الاتحادية رقم 303 سنة 1984 من النظري حقوق المرأة؟

هذا البحث من البحوث المكتبية المستخدمة الكتب. والمدخل المستخدم مدخل القانون. أما منهج جمع بياناته هو منهج الوثائق بداية من تحديد المواد القانونية، ومخزونها، ومناقشتها بطريقة شاملة، ومنظمة، ومنهجية.

من هذه البحوث يمكن أخذ الاستنباط أن الخطبة في ماليزيا لها الآثار القانونية كما ورد في الفصل 15 لقانون الأسرة الإسلامية الاتحادية سنة 1984 لأن الخطبة تُعبر كالعقد. يجب أن تمثل جميع الأطراف في العقد وغير مسموح بخيائه. كانت الآثار القانونية في الخطبة تمليك المرأة على جميع الهدايا التي تعطي في الخطبة ويجب للرجل إرجاع كافة الهدايا ويتحمل جميع الخسائر التي قد أنفقت

على حفلة الخطبة والنكاح. بجانب ذلك، تمكن للمرأة القيام بمطالب إلالمحكمة الشرعية كما ورد فى قانون الأسرة الإسلامية الاتحادية رقم 303 سنة 1984 من أجل الحصول على حقوقها قبل النكاح، وفى النكاح، وبعد النكاح. تُهدف هذه الحماية من أجل الحصول حقوقها فىالنكاحوتشجع حدوث المساواة بين الجنسين فى الأسرة. كانت حماية حقوق المرأة مناسبة لآراء الرجال، مثل أصغر على أنجنير، وقاسم أمين، وهلم جرا